



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها

الرئيس،

الجزائر في 11 يونيو سنة 2007

السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير السنوي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لسنة 2006 طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فبراير سنة 2003 الذي يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة.

يعالج هذا التقرير نشاط سوق القيم المنقولة في قسميه : القسم المتعلق بالأسهم والقسم المتعلق بالسندات. خلال سنة 2006.

فيما يخص سوق السندات، فعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في المبالغ التي تم رفعها من السوق في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 إلا أن الإصدارات السنوية حافظت على مستوى مرتفع نسبيا بلغ 44,89 مليار دينار.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى لجوء مؤسسة مالية من القطاع الخاص للمرة الأولى إلى هذه السوق، وتمثل ذلك في الشركة العربية للايجار (ALC).

وفيما يخص السوق الثانوية، فإن الظاهرة الجديدة تمثلت في استئناف تسعير سندات ببورصة الجزائر. وبذلك تم إدخال السندات التي أصدرتها كل من سونلغاز واتصالات الجزائر في البورصة أثناء سنة 2006.

ويتعلق الأمر بقرضين سنديين موضوعين في متناول الجمهور. وجرت عملية تسعير هذين القرضين السنديين على إثر توصيات لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. وبالفعل، فإن اللجنة وهي إذ تستند إلى مهمتها في مجال حماية الإدخار التي خولها إياها القانون تعتبر أن كل سند يوضع في متناول الجمهور يجب أن يكون مسعرا في البورصة. وهي السوق الوحيدة التي تشتغل في شفافية مطلقة وتضمن المساواة في معاملة المستثمرين.

وهكذا بدأ اللجوء إلى السوق السنديّة كمورد لتمويل المؤسسات يتجذر تدريجياً ضمن قرارات تمويل الاستثمارات التي يتخذها المسكرون العموميون والخواص.

ومن جهة أخرى، أصبح الفاعلون في السوق يشاركون بصورة فعالة أكثر في هذا القسم من السوق المالية بفضل التحكم المتزايد في آلياته مساهمين بذلك في إعطاء دفع غير مسبوق لنشاط سوق السندات المسعرة في البورصة. ويعدّ تنشيط السوق هذا من الأهمية بمكان إذ يتحكم في تطور السوق الأولية وتترتب على ذلك فرص جديدة في رفع الأموال.

وهكذا حل تسعير القروض السنديّة الموضوعة في متناول الجمهور في البورصة ليضع حداً لوضعية الحواجز الموجودة بين السوق السنديّة وسوق البورصة.

وزيادة على إدخال عامل التنوع في عرض السندات في بورصة الجزائر، فإنّ تسعير السندات يضي من البداية عمقا على سوق البورصة بفضل حجم المبالغ المعنية.

غير أن هذا النجاح النسبي المحقق في السوق السنديّة لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن القسم الآخر من سوق البورصة، وهو قسم الأسهم الذي يوجد في وضعية حرجة. وبالفعل، فإنّ هذا القسم لم يسجل أي إدخال جديد للسندات منذ سنة 2000 فحسب بل تعرض في عام 2006 إلى سحب سهم الرياض-سظيف ليتقلص بذلك عدد المؤسسات المسعرة في البورصة إلى مؤسستين، وبالتالي تقلص حجم الرسملة المصفقية من 10,6 مليار دينار مع نهاية 2005 إلى 6,74 مليار دينار مع نهاية 2006. إن هذه الوضعية الحرجة تتطلب تدخل السلطات العمومية لكي تساهم في إخراج بورصة الجزائر من حالة السبات التي توجد عليها منذ عدة سنوات عبر ضمان تمويلها بسندات جديدة من خلال فتح رأسمال المؤسسات العمومية الكبرى باللجوء إلى آليات السوق المالية في إطار الخوصصة الجزئية لهذه المؤسسات. إن البورصة لا يمكن أن تزود بالسندات فقط.

ولا يمكن تصور تطور القسم الخاص بالسندات في البورصة إلا كإستراتيجية لإنعاش سوق البورصة ولا يمكن أن يحل محل القسم الخاص بالأسهم. فالبورصة هي بالفعل، قبل كل شيء سوق للأسهم وبصورة أساسية.

ولقد تم الحفاظ على التقويم الذي سجلته الأسعار في سنة 2005، بل وتدعم هذا التقويم في سنة 2006 ولا سيما فيما يخص سند نزل الأوراسي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن سهم صيدال لم يسعر في البورصة منذ 2006/10/18. ويترب على عدد السندات المسعرة حاليا في بورصة الجزائر (اثنان) وتضافرها مع ضعف الرصيد المتدفق وجود سوق مقلصة جدا، تنعدم فيها السيولة نسبيا وهو ما يجعل المستثمرين ينفرون منها.

ولا يمكن أن تحظى بورصة الجزائر وفيها سهام مسعران لا غير، بمصداقية لدى المستثمرين والمُصدِرِين على حد سواء.

وفي الواقع، يجب توفر كتلة مبنية على الأصول من السندات المسعرة لإطلاق حركية حقيقية في سوق البورصة.

وتم في هذا الإطار ضبط مخطط لعصرنة بورصة الجزائر وتطويرها في بداية 2006. وصادقت السلطات المعنية بقطاع المالية (وزير المالية والوزير المنتدب للإصلاح المالي) كما أشير إلى ذلك في التقرير السنوي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لسنة 2005، غير أنه لم يشرع في تنفيذه.

يجب على السلطات العمومية، وعلى سلطة السوق، وكذلك على جميع المتدخلين في السوق المالية، كل فيما يخصه، بذل ما في وسعهم من أجل تجسيد هذا المخطط الطموح الذي يرمي إلى عصرنة عمل البورصة واحترافية الفاعلين فيها وكذلك تموين السوق بسندات جديدة لمؤسسات تحتل الريادة.

ولا يمكن أن يساهم في عملية إخراج بورصة الجزائر من أزمتها بصورة فعالة إلا مخطط شامل بهذا المدى وهذا الحجم.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة بقبول أسْمى عبارات التقدير والاحترام.

علي صادمي

